

٣١ مليار ليرة تتفق كل صباح في سوريا منها ٧ مليارات تنفقها الحكومة

للتغفيف العامة بسبب تزايد حجم الهدر
ثناء التنفيذ.

بين كنعان أن حجم الاستيراد دوراً
كبيراً في إضعاف قوة الاقتصاد السوري
واكتشافه على الخارج، فقد أصبح
اقتصاداً يعتمد بنسبة ٢٦,٦ بالمئة على
العالم الخارجي من دون حجم التهريب،
إذاً ما أضفتنا حجم التهريب فقد
أصل النسبة إلى ٤٠ بالمئة يعتمد فيها
لاقتصاد السوري على الخارج، وهذا
مأسوف يسبب انخفاضاً في سعر صرف
الليرة أمام العملات الأجنبية، وزيادة
معدلات الفقر لأن أسعار المستوردة
تفوق طاقة المستهلك السوري، وزيادة
معدلات الدين العام نظراً للتهرب
الضربي، وهذا ما يشكل ضغطاً جديداً
على سعر صرف الليرة السورية، لأن
عجز الموازنة يصل سنوياً إلى ٣٠-٢٥
بالمائة.

وتوجه بأن العقوبات والمحصار
والإجراءات القسرية أحادية الجانب
المفروضة ظلماً على سورية تلعب دوراً
بارزاً في ذلك، إذ يصل أثر العقوبات إلى
رفع الأسعار بين ٣٠-٢٥ بالمائة، وهذا
ما يؤثر في القدرة الشرائية للمواطنين
وخاصة الفقراء، والنسبة المتبقية من
رفع الأسعار تنتهي من تراجع كيارات
الإنتاج وعدم وجود الكفاءات التي تنتج



على كفاح رأى أن
وري داخلي بمقدار
٢٠١٧ ل.س في العام
٣٨,٩ باليئة عن العام
تحسين مستوى المعيشة
ة حجم الاستهلاك من
ت، كما لا يعني زيادة
عو، بل أنه يحمل في
طياته معدل تضخم كبير تجاوز
١٢٠٠ بالمئة منذ بداية الأزمة حتى الوقت
الحاضر، ويعني إعادة توزيع الدخل
لصالحة أصحاب الثروات والفالعاليات
الاقتصادية.
كما يعني زيادة حجم الإنفاق العام
مقارنة مع السنوات السابقة ويمعدلات
تضخمية كبيرة تدل على تدني إنتاجية

لذا فأنشطة الاقتصاد غير المسجلة كافة (اقتصاد الظل) غير محسوبة وخاصة التهريب، ومن ثم فإن الرقم الواقعي للإنفاق غير الحكومي هو أكبر بكثير من مبلغ ٦ مليارات ليرة.

٦٢ مليار ليرة لثلاثة عقود لاستيراد ١٠٠ ألف طن قمح وإعلان آخر للاستيراد في حزيران

ملوودة يتم عرض الموضوع على لجنة مختصة
بـ رئيسة قاض من مجلس الدولة وعضوية ممثلي عن
لـ (وزارة المالية - الجهاز المركزي للرقابة المالية
و مؤسسة الحبوب - الشركة المتعاقدة) والقرار عائد
هذه اللجنة.

أوضح قاسم أن أسعار عقود القمح التي يتم تسديد
بـ لها بالليرات السورية تكون مرتفعة عن أسعار
عقود التي يتم تسديد قيمتها بالقطع الأجنبي، وذلك
وجود فارق في سعر الصرف بين مصرف سوريا
المركزي والسوق المحلية، وهذا الفارق بتاريخ
 التعاقد كان في زيادة يومية ومن ثم من الطبيعي
أن يكون السعر مرتفعاً بهذا الشكل، مشيراً إلى أن
المالية التعاقد في المؤسسة العامة للحبوب تتم وفق
نماذج انتظامية وفض العروض يتم بحضور مفتش
من الهيئة المركزية للرقابة والتقيش والثبت يتم
تقدير الأسعار الواردة وفقاً للقانون رقم ٥١ / لعام
٢٠٠٠، وبعد مقارنتها بالأسعار العالمية وأسعار دول
الجوار ومدى الحاجة للمادة العملية بالكامل ولكن
نماذج مسجلة فيديو ومحفوظة في المؤسسة ويمكن
أي جهة أن تطلع عليها.

نوه قاسم بأنه نتيجة الحصار الجائر والعقوبات
المفروضة على سوريا أدى إلى منع الكثير من
الشركات العالمية التي تتعامل بمادة القمح من التعاقد
مع المؤسسات العامة السورية وكذلك منع الكثير من
البواخر التعاقد للتوريد إلى المرافق السورية، ما أدى
إلى محدودية الشركات التي تتعامل مع المؤسسات
العامة السورية وكذلك للبواخر وهذا يربّط زيادة في
سعر، ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون تسديد قيمة
الأقساط المالية، إلا أن المؤسسة



في كل دول العالم تخضع لظروف مناخية متغيرة، كما أن تاريخ العقد لا يعتبر تاريخ مباشرة إنما تاريخ المباشرة هو تاريخ فتح الاعتماد أو تاريخ جاهزية المؤسسة للتسديد بحالة والأمر مرتبط بالعديد من الجهات الوصائية.

وبين أن السعر الذي يتم التثبيت به مرتبط بفتره التوريد والشركة طلوب منها الالتزام بفترة توريد واردة بالعقد من تاريخ المباشرة، وعند تأخر تنفيذ أي عقد نتيجة قوة قاهرة بحسب ما تدعي الشركة

عروض لعقود استيراد القمح خلال العام الحالي مadam هناك إمكانية لاستيراد القمح لإنتاج الخبز التمويني، والإعلان القائم لتقدير العروض سيكون بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٠، وحالياً تقوم المؤسسة باستكمال تنفيذ تتممة عقود العام ٢٠١٨ التي ما زال قسم منها لم ينفذ، ثم ستدأ بتنفيذ عقود العام الحالي ٢٠١٩.

ولفت قاسم إلى أن مادة القمح تخضع لبورصة عالمية تأشيرية لأسعار القمح وهي متغيرة، والسعر الوارد في البورصة هي أسعار تأشيرية متوقعة لكون المادة

شف المدير المكلف إدارة المؤسسة يوسف قاسم لـ «الوطن» أن المؤسسة على القرض الخاص بتنفيذ مشاريع ٢٠١٩، وهي ثلاثة عقود يدخل مرحلة التنفيذ في المرحلة الأولى، وأوضح يوسف أن القرض سيكمل بجزء من طرق المصرف العربي ٢٤ مليار ليرة سورية، فيما يحيى عن طريق المصرف العربي ٧٢ مليار ليرة للعقود اللاحقة من إعطاء أمر المبالغ، هي إجراءات تنفيذية تحتاج مرمتبتة بعدة جهات وصائرية، القطع الأجنبي يتطلب أيضاً اتخاذ قرار تخصيص القطع شراء القطع الأجنبي بعد انتهاء مدة العقد، وبعد شراء القطع يعود إلى شركة بجاهزية التسديد بحولها.

**قريراً في الكهرباء إناث يحملن
كمؤشرات لقراءة العدادات**

قصي أحمد المحمد

يشكو الكثير من المواطنين من فواتير الكهرباء العالمية جداً قياساً إلى الاستهلاك المنزلي، والتي توصف أحياناً بالخراطية، إذ قد تتجاوز المليون ليرة، في بعض الحالات، للأسرة الواحدة، وذلك بسبب الأخطاء التي تنتفع عن تقصير في عمل المؤشرين أثناء أخذهم للتأشيرات الدورية للكهرباء استهلاك المشتركين، وأحياناً بسبب الأعطال في العدادات الميكانيكية القديمة، أو الإلكترونية الحديثة، وبالرغم من توجيه وزارة الكهرباء خلال الفترة الماضية إلى استبدال جميع العدادات في منظومتها من عدادات تقليدية إلى إلكترونية حديثة، إلا أن الخطأ ما زال موجوداً لدى المؤشرين. مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء أكد لـ«الوطن» أن حالات الأخطاء في الفواتير تحدث أثناء تبديل العدادات عندما يكون العداد مرتكباً على تأشيرة سابقة، في هذه الحالة تكون أول فاتورة عالية جداً على المشترك، موضحاً أن هذه الحالة تمت معالجتها حالياً. إذ تم إحداث برنامج خاص لها، ليصار تنزيل تأشيرة جديدة مباشرة له.

وأوضح أن الأخطاء في الفواتير قد تحصل أيضاً من المؤشرين أنفسهم، وهذا أمر لا يمكن تجاهله بسبب العدد الكبير من العدادات الم Razan المؤشر بأخذ تأشيرتها، ما يُؤدي بالخطأ، ليُرتب فروقات كبيرة في الفواتير على المشتركين.

ولفت المصدر إلى أنه في حال صدور فواتير عالية جداً والدورات التي تسبّبها مدفوعة، يتم تقديم طلب خاص من المشتركين لمعالجة الفاتورة بشكل إفرادي ليصار إلى تصحيحها مباشرة.

ونوه بأن موضوع تبديل العدادات من تقليدية إلى إلكترونية له دور في التخفيف من الأخطاء في الفواتير، موضحاً أنه قريباً سيتم وصول ٢٠٠ ألف عدد ليصار توزيعها على طلالي الاشتراك، مشيراً إلى وجود عدد كبير يقدر بالآلاف ل المشتركين دفعوا رسوم عدادات ولم يتم تركيبها لهم.

ولفت إلى أن عدد المؤشرين منعكس إيجابياً على الأخطاء وتخفيض الفاقد إلى كميات أقل، مبيناً أن توزيع العدادات على المؤشرين يرتبط بحسب كل مؤشر، مبيناً أنه لا يوجد موظفات مؤشرات في دمشق وريفها حالياً، كافشاً عن توجيه دراسة واقع عدد المؤشرين في العاصمة وريفها، ومنتوق أن يرافقها تعين مؤشرات إناث في كهرباء ريف دمشق ومناطق دمر ودرعا الصناعية ومن الممكن بعض مناطق العاصمة دمشق.

وكانت قد وظفت الشركة العامة للكهرباء حمص عدداً من الإناث كمؤشرات بجلن على المنازل ويكفلن مهام أساسية للذكور لكونها تحتاج إلى جهد واضح خارج العمل المكتبي.

عاديين: أصبح للحكومة مكتب هندي قادر على منافسة أكبر مكتب في الشرق الأوسط



الصلاحيات بعده، مشيراً إلى أن هامش الربح في الشركاتتين قبل الدمج كان كبيراً جداً ومن المؤكد أنه سيصبح أكبر بكثير بعد الدمج.

ولفت إلى أن الشركة سوف تشارك في مرحلة إعادة الإعمار، حيث يامكانتها أن تأخذ أي نوع من أنواع الدراسات الهندسية سواء بالدراسات أم بالإشراف على التأسيس، مشيراً إلى توجهات رئيس الحكومة عماد خميس وزفير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف المتعلقة باستخدام أحد التقنيات.

يشار إلى إصدار القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٩ منذ أيام القاضي بإحداث شركة ذات طابع اقتصادي تسمى (الشركة العامة للدراسات الهندسية) ومقرها مدينة دمشق، لتحمل محل الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، والشركة العامة للدراسات المائية.

أهمية هذا الدمج على اعتباره استثماراً جيداً للإمكانيات والخبرات المتفوقة في الشركاتتين اللتين تعدان من أهم الشركات في سوريا على الإطلاق.

وشدد عابدين على أنه أصبح هناك مكتب هندسي للجهاز التنفيذي في سوريا قادر على منافسة أكبر مكتب في الشرق الأوسط لأنه من أكبر المكاتب الهندسية في المنطقة، مبيناً أنه يضم ما يقارب ١٢٠٠ مهندس و ٨٠ إداري.

ونوه عابدين بقدرات الشركة المدمجة وتهيئتها الكبيرة، مضيفاً: «أصبح يامكانتنا التقديم على أي مشروع بشكل منافس، وأخذه بالعرض الفني والعرض المالي ولا أحد قادر على منافستنا، ويامكانتنا منافسة الشركات الأجنبية بشكل كبير جداً»، لافتاً إلى تبادل الخبرات والآليات بين الشركاتتين قبل الدمج، وازدياد حجم شركات الإنشاءات العامة، بحسبها ان توسيع أحد الأذرع وتقويته يؤدي إلى التوسيع في الدراسات وزيادة حجم وإمكانيات الشركة، مؤكداً أهمية دور الشركة في مرحلة إعادة الإعمار.

ونوه بأن هناك عملاً كبيراً يقع على عاتق الشركة العامة للدراسات الهندسية، المدمجة، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، وسوف تستخدم أحدث التقنيات غير الموجودة في الشركات الأخرى، مؤكداً ضرورة الاستفادة من الخبرات واستثمارها بالشكل الأمثل.

وأشار نحوى إلى أنه عند إحداث مخطط تنظيمي لمدينة جديدة، وأخذ القرار بشأن إزالة المباني أو الإبقاء عليها: يتوجب دراستها والكشف عليها ميدانياً، وهذا من ضمن أعمال الشركة.

إلى ذلك، أكد مدير عام شركة الدراسات الهندسية يسار عابدين أن هدف الشركة الجديدة هو توقيع الدور المناسب في مرحلة إعادة الإعمار، لافتًا إلى

ح مدير شؤون الشركات والإنشاءات العامة
في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر نحوي
للوطن» بأنه تم إعداد مشروع دمج شركتي
دراسات الفنية والدراسات المائية نظراً للطبيعة
 الخاصة للشركاتتين، وارتباطهما بوزير الأشغال،
 فيما يخص النفقات الإدارية والمالية على الشركاتتين.
 سادر نحوي بأن الحكومة ذراعين، أحدهما
 دراسات والآخر تنفيذي، لافتاً إلى أن الشركة
 العامة للدراسات هي أكبر مكتب دراسة
 لحكومة، ولها ذراع يقوم بالتنفيذ يتمثل في
 مكاتب الإنشاءات العامة، مبيناً أن توسيع أحد
 روع ونقوشه يؤدي إلى التوسيع في الدراسات
 بادة حجم وإمكانيات الشركة، مؤكداً أهمية
 الشركة في مرحلة إعادة الإعمار.
 به، لأن هناك عملاً كبيراً يقع على عائق الشركة
 العامة للدراسات الهندسية، المدمرة، وخاصة
 مرحلة إعادة الإعمار، وسوف تستخدم
 بذلت التقنيات غير الموجودة في الشركات
 الأخرى، مؤكداً ضرورة الاستفادة من الخبرات
 المتشاركة بالشكل الأمثل.

حفل إفطار رمضاني لشركة إعمار موتورز



وقد أنشئ على مساحة تجاوزت الـ٨٧ ألف متر مربع في مدينة حسيا الصناعية، توفر من خلاله (أعمار موتورز) ١٠٠٠ فرصة عمل ومنتجات وخدمات الشركات الأم في السوق السورية.

كما استطاعت الشركة عبر معملها لتجمیع السيارات إضافة لتقديم منتجات وخدمات الشركات الأم، أن تحقق معادلة تطبيق الضوابط والمعايير العالمية، من خلال استخدام قطع الغيار والكماليات الأصلية، مقرنة بالخبرات المحلية والأيادي الوطنية الماهرة لتقديم منتجًا بجودة وسلامة عاليتين.

خدمة ما بعد البيع وتأمين قطع الغيار والإكسسوارات الأصلية وخدمة الضمان.

يشار إلى أن شركة (أعمار موتورز) تأسست في عام ٢٠١٧، ومن خلال امتلاكها معتمدًا لتجمیع السيارات استطاعت الحصول على حقوق الوكالة الحصرية لعدد من شركات السيارات العالمية في سوريا، أبرزها كيا موتورز وهيونداي إضافة لشركات صينية مثل فاو، شيري، شانغ هي، بايك وبويابي.

ويعتبر معمل (أعمار موتورز) لتجمیع السيارات الأول عربياً والثالث على مستوى الشرق الأوسط من حيث الطاقة الإنتاجية، التي تصل إلى أكثر من ٣٠ ألف سيارة سنويًا.

أقامت شركة (أعمار موتورز) حفل إفطار رمضاني، في مطعم سلطانة في دمشق، دعت إليه وكلاء (أعمار موتورز) وعائلة الشركة من الطاقم الإداري وموظفي المبيعات وخدمات ما بعد البيع.

وأقامت إدارة (أعمار موتورز) بتكرييم وكلائها في المحافظات السورية إضافة لفرق المبيعات ذات الأداء المتميز، حيث استلم المكرمون دروعاً كتذكرة من الشركة.

ويأتي هذا الحفل بهدف تعزيز علاقة الشركة وموظفيها مع وكلائها للوصول إلى تحقيق أهداف الشركة بزيادة نسبة المبيعات وتقديم أفضل الخدمات الملتزمة